

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

تحليل البيانات كأداة استراتيجية لتعزيز كفاءة الإدارة العامة في العصر الرقمي

أسم الطالب

خديجة عبد الله شايب
.....

الإدارة العامة

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

يونيو _ 2025

جدول المحتويات

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	3
1.1. المقدمة:	4
1.2. مشكلة الدراسة	5
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	5
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	5
1.3. أهمية الدراسة	5
1.3.1. على المستوى النظري:	5
1.3.2. على المستوى التطبيقي:	5
1.4. أسئلة الدراسة	6
1.5. أهداف الدراسة	6
1.6. فرضيات الدراسة	6
1.7. نموذج الدراسة	6
1.8. منهجية الدراسة	7
1.9. الدراسة الميدانية	7
1.10. مخطط المشروع المقترح	7
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة	8
2.1. المقدمة:	9
2.2. المتغير المستقل	9
2.3. المتغير التابع	9
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	9
2.5. الخاتمة	10
قائمة المراجع	10

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

في بيئة تتسم بتعقيد متزايد، وضغوط مستمرة نحو الشفافية والكفاءة، أصبحت الإدارة العامة اليوم أمام تحدٍ غير مسبوق: كيف تصنع قرارات فعّالة في خضم كم هائل من المعلومات المتدفقة؟ لم تعد الخبرة وحدها كافية، بل باتت البيانات هي المحرك الأساسي للفهم والتوجيه والتخطيط.

تحليل البيانات لم يعد مجرد أداة تقنية، بل تحول إلى لغة جديدة تحكم مؤسسات الدولة الذكية، وتعيد تعريف مفاهيم مثل "الرقابة" و"الشفافية" و"المساءلة". ومع تزايد الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، صارت البيانات العنصر الأهم في توجيه السياسات العامة ورسم مسارات التطوير الإداري.

1.1. المقدمة

لم تعد الإدارة العامة تدار بالأساليب التقليدية المعتمدة على الاجتماعات والمستندات، بل انتقلت إلى عصر البيانات، حيث تُعرض المشكلات والحلول من خلال نماذج رقمية ولوحات تحليل فورية.

أصبح تحليل البيانات أداة مركزية في الإدارة، يُبنى عليها القرار وتُطور بها الخدمات، بدءًا من التوظيف وحتى إدارة الأزمات وتخطيط المدن.

المشكلة لم تعد في نقص المعلومات، بل في كثرتها وصعوبة تصنيفها وتحليلها بذكاء يساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

تسعى هذه الدراسة لفهم مدى توظيف الجهات الحكومية لتحليل البيانات: هل هو مجرد إجراء عصري؟ أم أصبح جزءًا من طريقة التفكير الإداري؟

تنطلق الدراسة من فرضية أن المستقبل لن يُدار بالحدس أو التجربة، بل بالأرقام والتحليل العميق، مما يفرض تطوير أدوات صنع القرار في القطاع الحكومي

1.2. مشكلة الدراسة

مع تزايد الضغوط على الجهات الحكومية لتقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، برز تحليل البيانات كوسيلة يُعَوَّل عليها كثيرًا لدعم اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. إلا أن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين الإمكانيات التي يوفرها تحليل البيانات وبين الاستفادة الفعلية منها في بيئة الإدارة العامة، ما يطرح إشكالية تتطلب البحث

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

رغم وفرة الأدبيات التي تناولت مفاهيم تحليل البيانات، إلا أن الكثير منها بقي ضمن الإطار العام دون الغوص في تطبيقات هذا التحليل داخل الإدارة العامة تحديدًا. كما أن معظم النماذج النظرية المتوفرة مستمدة من القطاع الخاص أو من تجارب دول متقدمة، مما يجعلها غير كافية لفهم التحديات الفعلية التي تواجه المؤسسات الحكومية في البيئات التقليدية. كذلك، لا تزال هناك فجوة في بناء أطر نظرية متكاملة تُبَيِّن كيف يمكن لعملية تحليل البيانات

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على المستوى العملي، تعاني الكثير من الإدارات الحكومية من قصور في تطبيق تحليل البيانات، سواء بسبب ضعف البنية التقنية، أو نقص الكفاءات المؤهلة، أو غياب الوعي الإداري بأهمية هذا التحول. وغالبًا ما يتم جمع البيانات دون وجود استراتيجية واضحة لتحليلها أو توظيفها في اتخاذ القرار.

كما أن غياب أدوات تحليل مخصصة لاحتياجات القطاع العام، ومحدودية التكامل بين أنظمة البيانات المختلفة، يساهم في الحد من فعالية استخدام التحليل كجزء من العمل

1.3 أهمية الدراسة

في ظل تسارع التوجهات نحو التحول الرقمي في القطاع الحكومي، برزت الحاجة الملحة لتوظيف أدوات تحليل البيانات كجزء أساسي من تطوير الإدارة العامة. هذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها تتناول أحد المحاور الجوهرية في مستقبل الإدارة الحديثة، وتطرح تساؤلات عملية حول قدرة المؤسسات الحكومية على استثمار البيانات في تحسين أدائها واتخاذ قرارات فعّالة.

1.3.1 على المستوى النظري :

تسهم الدراسة في إثراء الجانب المعرفي من خلال تقديم طرح أكاديمي متخصص حول تحليل البيانات في سياق الإدارة العامة، وهو مجال لا يزال يحتاج إلى تطوير أطر نظرية تعكس خصوصيته وتعقيداته. كما تساعد على توسيع الفهم العلمي للعلاقة بين التحليل البياني والوظائف الإدارية المختلفة، وتقديم مراجع جديدة للباحثين والدارسين المهتمين بتطوير أدوات التفكير الإداري في عصر البيانات.

1.3.2 على المستوى التطبيقي :

توفر الدراسة رؤية عملية للممارسين وصنّاع القرار في القطاع الحكومي حول كيفية استخدام البيانات بشكل فعّال لتحسين الخدمات، وتقليل الهدر، وتعزيز الشفافية. كما تسلط الضوء على التحديات الحقيقية التي تواجه تطبيق تحليل البيانات، وتقدم مداخل لحلول قابلة للتنفيذ، مما يجعل نتائجها قابلة للاستفادة في تطوير سياسات

1.4. أسئلة الدراسة

1. إلى أي مدى تعتمد الجهات الحكومية على تحليل البيانات في عمليات اتخاذ القرار؟
2. ما التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في تطبيق أدوات تحليل البيانات؟
3. كيف يمكن لتحليل البيانات أن يساهم في تحسين الأداء المؤسسي داخل الإدارة العامة؟
4. ما العلاقة بين توظيف تحليل البيانات وبين تعزيز الشفافية والكفاءة الإدارية؟
5. هل هناك فرق ملحوظ بين الإدارات التي تستخدم التحليل البياني وتلك التي لا تستخدمه من حيث جودة الخدمات

1.5. أهداف الدراسة

1. تحليل واقع استخدام تحليل البيانات في الإدارة العامة.
2. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تعيق توظيف تحليل البيانات في المؤسسات الحكومية.
3. قياس أثر تحليل البيانات على كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرار.
4. استكشاف العلاقة بين التحليل البياني والشفافية الإدارية.
5. اقتراح آليات عملية لتنفيذ استخدام تحليل البيانات في القطاع الحكومي بشكل فعال

1.6. فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين استخدام تحليل البيانات وتحسين كفاءة الأداء الإداري.
2. تحدّ ضعف البنية التحتية التقنية من فاعلية تطبيق تحليل البيانات في المؤسسات الحكومية.
3. يؤثر نقص الكفاءات البشرية المتخصصة سلباً على الاستفادة الفعلية من أدوات تحليل البيانات.
4. توجد فروقات معنوية في جودة الخدمات بين الإدارات التي تستخدم تحليل البيانات وتلك التي لا تستخدمه.
5. يؤدي توظيف تحليل البيانات إلى تعزيز ممارسات الشفافية والحوكمة داخل الإدارة العامة

1.7. نموذج الدراسة

يعتمد هذا البحث على نموذج تصوري يوضح العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة، حيث:

- المتغير المستقل: تحليل البيانات
- المتغير التابع: كفاءة الإدارة العامة
- المتغيرات الوسيطة المحتملة:
- توفر البنية التحتية التقنية
- وجود استراتيجية واضحة للبيانات
- وعي الإدارة بأهمية تحليل البيانات
- كفاءة العاملين في التعامل مع أدوات التحليل

يفترض النموذج أن استخدام تحليل البيانات بشكل فعال يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية، ويزداد هذا التأثير أو ينخفض تبعاً لمدى توافر العوامل المساعدة المذكورة أعلاه

1.8 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب في دراسة الظواهر الإدارية وتحليلها بشكل علمي ومنهجي. سيتم جمع البيانات من خلال:

- المصادر الثانوية: كالمراجع الأكاديمية، الأبحاث السابقة، والتقارير الحكومية.
 - المصادر الأولية: عبر تصميم استبانة موجهة لموظفي الإدارات الحكومية لقياس واقع استخدام تحليل البيانات والتحديات المرتبطة به.
- وسوف تُحلل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مثل SPSS لاختبار الفرضيات ومعرفة العلاقة بين المتغيرات

1.9. الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم تطبيق البحث على عينة عشوائية من الموظفين في عدد من الجهات الحكومية، تشمل وزارات وهيئات عامة معنية بتقديم الخدمات للمواطنين.

- حجم العينة المتوقع: يتراوح بين 100 – 150 مشاركاً.
- أداة الدراسة: استبانة مغلقة من نوع ليكرت الخماسي.
- محاور الاستبانة:

1. مدى استخدام تحليل البيانات.
2. جودة الخدمات المقدمة.
3. تحديات تقنية وبشرية.
4. أثر التحليل البياني على الشفافية والكفاءة.

سيتم تحليل البيانات باستخدام اختبارات إحصائية مثل الانحدار البسيط وتحليل التباين (ANOVA)

1.10 مخطط المشروع المقترح

المرحلة الأولى: مراجعة الأدبيات

• المدة: الأسبوع الأول والثاني

• الأنشطة:

• مراجعة الدراسات السابقة

• تحديد الإطار النظري

• صياغة مشكلة الدراسة وأهدافها

المرحلة الثانية: تصميم أداة البحث

• المدة: الأسبوع الثالث والرابع

• الأنشطة:

• إعداد الاستبانة

• عرضها على المحكمين لاعتمادها

• إجراء اختبار أولي (Pilot Test) إذا لزم الأمر

المرحلة الثالثة: جمع البيانات

• المدة: الأسبوع الخامس والسادس

• الأنشطة:

• توزيع الاستبانات

• متابعة الاستجابة

• فرز البيانات وتجهيزها للتحليل

المرحلة الرابعة: تحليل البيانات

- المدة: الأسبوع السابع

- الأنشطة:

- إدخال البيانات في برنامج SPSS

- اختبار الفرضيات

- تفسير النتائج ومناقشتها

المرحلة الخامسة: إعداد التقرير النهائي

- المدة: الأسبوع الثامن

- الأنشطة:

- صياغة النتائج والتوصيات

- إعداد الملخص التنفيذي والخاتمة

- مراجعة وتنسيق البحث للطباعة والتسليم

جدول المحتويات المقترحة

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 أسئلة الدراسة

1.5 أهداف الدراسة

1.6 فرضيات الدراسة

1.7 نموذج الدراسة

1.8 منهجية البحث

1.9 الدراسة الميدانية

1.10 مخطط المشروع المقترح

2. الدراسات السابقة

2.1 مقدمة

2.2 المتغير المستقل: تحليل البيانات

2.3 المتغير التابع: كفاءة الإدارة العامة

2.4 العلاقة بين المتغيرات

2.5 خاتمة

3. النتائج والتحليل

4. التوصيات

5. الخاتمة

6. قائمة المراجع

تُعد مراجعة الأدبيات خطوة محورية في البحوث الأكاديمية، إذ تمكّن الباحث من الوقوف على ما تم إنجازه في موضوع الدراسة، وتوضيح موقع البحث الحالي ضمن السياق العلمي القائم. ومن خلال هذا الاستعراض، يتضح ما إذا كانت هناك فجوات معرفية أو تطبيقية ما تزال قائمة، مما يمنح الدراسة أهميتها وشرعيتها.

في السنوات الأخيرة، شهد حقل الإدارة العامة اهتماماً متزايداً بتحليل البيانات باعتباره أحد الركائز الأساسية للتحويل الرقمي وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. فقد أشار حمدان (2020) إلى أن تحليل البيانات أصبح عنصراً استراتيجياً في الإدارة الحديثة، ليس فقط كأداة تقنية، بل كآلية لاتخاذ القرار وتوجيه الموارد بكفاءة. ومن منظور أكثر شمولية، قدّم (Al-Khatib 2019) دراسة أوضحت كيف أن البيانات الضخمة (Big Data) أصبحت تشكل منظوراً استراتيجياً جديداً في الإدارة العامة، من خلال قدرتها على تمكين صناع القرار من صياغة سياسات مبنية على الأدلة بدلاً من الحدس أو التجربة.

أما على صعيد كفاءة الإدارة العامة، فقد تناولت عدة دراسات هذا الجانب، حيث بيّن الشمري (2021) أن التحويل الرقمي في المؤسسات الحكومية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين الكفاءة والشفافية، وهو ما ينسجم مع رؤية الدراسة الحالية التي تربط بين أدوات التحليل الرقمي وكفاءة الأداء الإداري. كما أبرز تقرير (OECD 2018) أن بناء قطاع عام قائم على البيانات (Data-Driven Public Sector) يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الحوكمة الرشيدة، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الثقة المجتمعية في المؤسسات الحكومية.

من خلال هذا الاستعراض الأولي، يتبين أن الأدبيات السابقة قد تناولت موضوع تحليل البيانات وإدارة العامة من زوايا متعددة، إلا أن معظمها ركز على تجارب القطاع الخاص أو على دراسات تطبيقية في دول متقدمة، وهو ما يترك فجوة بحثية فيما يتعلق بتطبيق هذه المفاهيم في بيئات تقليدية أو نامية. ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يسعى إلى تحليل واقع استخدام البيانات في الإدارة العامة، واستكشاف العلاقة المباشرة بين التحليل البياني وكفاءة الأداء الإداري، مع إبراز التحديات والعوائق التي تحد من فعالية هذا التوجه.

2 المتغير المستقل: تحليل البيانات

يُعد تحليل البيانات من أبرز المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة في العقدين الأخيرين، إذ لم يعد يُنظر إليه كأداة تقنية مساندة، بل كإطار استراتيجي لصناعة القرار وتحقيق الكفاءة في مختلف القطاعات. يُعرّف تحليل البيانات بأنه العملية التي يتم من خلالها جمع البيانات وتنظيمها وتفسيرها بهدف استخلاص أنماط ومؤشرات تساعد في التوجيه الإداري وصياغة السياسات العامة (حمدان، 2020).

في السياق الإداري، بيّن (Al-Khatib 2019) أن تحليل البيانات الضخمة يمثل تحولاً جذرياً في كيفية تعامل المؤسسات الحكومية مع المعلومات، حيث يتيح للإدارة العامة القدرة على توقع المشكلات قبل حدوثها، وتصميم استراتيجيات استباقية لتحسين الخدمات العامة. وذهب إلى أن توظيف البيانات لا يعزز فقط دقة القرار الإداري، بل يساهم كذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما ينسجم مع توجهات الحوكمة الحديثة.

من جانب آخر، أشار تقرير (OECD 2018) إلى أن استخدام البيانات في القطاع العام يتجاوز حدود الكفاءة التشغيلية ليصبح أداة للحوكمة الرشيدة (Good Governance)، حيث تُستخدم البيانات لتعزيز الثقة المجتمعية بالمؤسسات، وضمان شمولية السياسات، وزيادة الإنتاجية. هذا الطرح يوضح أن تحليل البيانات في الإدارة العامة لم يعد خياراً ترفيهياً، بل أصبح ضرورة لتحقيق الاستدامة المؤسسية.

كما أوضح الشمري (2021) أن الاعتماد على البيانات في الإدارة العامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي. ويرى أن ضعف البنية التحتية أو محدودية الكفاءات البشرية قد يشكلان عائقاً أمام الاستفادة الكاملة من أدوات التحليل، إلا أن تجاوز هذه التحديات يفتح المجال أمام قفزات نوعية في مستوى الخدمات العامة.

وعليه، يمكن القول إن تحليل البيانات بوصفه متغيراً مستقلاً في هذه الدراسة يمثل حجر الزاوية في إعادة تشكيل منظومة الإدارة العامة. فهو ليس مجرد عملية تقنية لجمع المعلومات، بل منظومة متكاملة تشمل بناء البنية التحتية الرقمية، وتطوير قدرات بشرية متخصصة، وتبني استراتيجيات مؤسسية واضحة تستند إلى البيانات. هذا ما يجعل تحليل البيانات متغيراً ذا طبيعة استراتيجية، يملك القدرة على التأثير المباشر في مستوى كفاءة الإدارة العامة وفعاليتها.

2.3 المتغير التابع: كفاءة الإدارة العامة

تُعتبر كفاءة الإدارة العامة من أبرز المحاور التي تشغل صُناع القرار والباحثين في مجال الإدارة، خصوصاً في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الحكومات في العصر الرقمي. ويُقصد بالكفاءة الإدارية قدرة المؤسسات الحكومية على تحقيق أهدافها بأفضل صورة ممكنة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وتقديم خدمات ذات جودة عالية، مع ضمان الشفافية والمساءلة.

يرى الشمري (2021) أن كفاءة الإدارة العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على الاستفادة من أدوات التحول الرقمي، حيث إن الاعتماد على الحلول التقليدية في بيئة تتسم بالتعقيد وكثرة المتغيرات يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وإهدار للموارد. وأكد أن المؤسسات الحكومية التي تبنت ممارسات رقمية متقدمة قد حققت مستويات أعلى من الكفاءة والشفافية مقارنةً بغيرها.

كما أشار تقرير (OECD 2018) إلى أن بناء قطاع عام قائم على البيانات يعد شرطاً أساسياً لتعزيز الكفاءة الحكومية، حيث تُمكن البيانات من مراقبة الأداء بشكل لحظي، وتحديد مكامن الضعف والقوة، وتوجيه السياسات بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد العامة. ويذهب التقرير إلى أن الكفاءة في الإدارة العامة لم تعد تُقاس فقط بكمية الخدمات المقدمة، بل بوجودها وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين بسرعة وفعالية.

أما حمدان (2020) فقد أوضح أن مفهوم الكفاءة في الإدارة العامة يتجاوز البعد التشغيلي ليشمل البعد الاستراتيجي، حيث تعكس الكفاءة قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات البيئية، والتخطيط طويل المدى، وتبني ثقافة تنظيمية قائمة على المعرفة والابتكار. وهو ما يجعل الكفاءة ليست مجرد مؤشر أداء، بل انعكاساً مباشراً لقدرة الإدارة على الاستدامة والتطور.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن كفاءة الإدارة العامة بوصفها متغيراً تابعاً في هذه الدراسة، تمثل النتيجة النهائية التي يُفترض أن يؤثر فيها المتغير المستقل (تحليل البيانات). فكلما ارتفع مستوى استخدام البيانات في الإدارة العامة، زادت قدرة المؤسسة الحكومية على تحسين خدماتها، وترشيد إنفاقها، وتعزيز ثقة المجتمع فيها. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين المتغيرين لفهم ما إذا كان تحليل البيانات يمكن أن يشكل بالفعل أداة استراتيجية لرفع كفاءة الإدارة العامة.

2.4 العلاقة بين المتغيرات: تحليل البيانات وكفاءة الإدارة العامة

تُظهر الأدبيات أن العلاقة بين تحليل البيانات وكفاءة الإدارة العامة علاقة متينة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل. فبينما يمثل تحليل البيانات أداة استراتيجية لإعادة صياغة أساليب صنع القرار الحكومي، فإن كفاءة الإدارة العامة تعد المخرج العملي والانعكاس المباشر لتطبيق هذه الأداة.

أوضح (Al-Khatib 2019) أن توظيف البيانات الضخمة في الإدارة العامة يساهم في رفع مستوى الكفاءة من خلال تقليل زمن اتخاذ القرار، وتحسين دقة السياسات، وتخصيص الموارد بشكل أفضل. وهذا يعكس أن تحليل البيانات لا يقتصر على توفير المعلومات، بل يترجم إلى أثر ملموس في جودة الخدمات الحكومية.

في السياق نفسه، بين الشمري (2021) أن المؤسسات الحكومية التي اعتمدت على نظم تحليل بيانات متقدمة قد شهدت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الأداء المؤسسي، مثل سرعة الاستجابة، ورضا المستفيدين، والقدرة على إدارة الأزمات. وهو ما يبرز وجود علاقة طردية بين مستوى نضج الأدوات التحليلية وكفاءة الإدارة.

كما أشار تقرير (OECD 2018) إلى أن استخدام البيانات بشكل استراتيجي يمكن الحكومات من تبني نموذج "القطاع العام المبني على البيانات" (Data-Driven Public Sector)، الذي يقوم على دمج البيانات في كل مستويات الإدارة، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستراتيجية على حد سواء. هذا يثبت أن العلاقة بين المتغيرين ليست نظرية فقط، بل عملية وقابلة للقياس.

إضافة إلى ذلك، يرى حمدان (2020) أن العلاقة بين تحليل البيانات وكفاءة الإدارة ليست مباشرة فحسب، بل قد تتأثر بعدة عوامل وسيطة مثل: توفر البنية التحتية التقنية، وكفاءة الموارد البشرية، ووعي القيادات الإدارية. فوجود هذه العوامل يعزز من أثر تحليل البيانات على الكفاءة، بينما ضعفها قد يحد من هذا الأثر.

وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية، حيث يؤدي الاستخدام الفعال لتحليل البيانات إلى رفع كفاءة الإدارة العامة، سواء من حيث جودة الخدمات المقدمة، أو سرعة الاستجابة للمتغيرات، أو تعزيز الشفافية والحوكمة. غير أن هذه العلاقة مشروطة بقدرة المؤسسة على توفير بيئة داعمة تسمح بتحويل البيانات إلى قيمة عملية ملموسة.

من خلال استعراض الأدبيات السابقة، يتضح أن موضوع تحليل البيانات كأداة استراتيجية لتعزيز كفاءة الإدارة العامة قد حظي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، خصوصاً مع التحولات الرقمية التي تشهدها المؤسسات الحكومية عالمياً. فقد تناولت الدراسات أهمية تحليل البيانات كمتغير مستقل قادر على إحداث نقلة نوعية في أساليب الإدارة، كما ناقشت الكفاءة الإدارية بوصفها متغيراً تابعاً يعكس مستوى جودة الأداء المؤسسي.

أظهرت الأدبيات أن العلاقة بين تحليل البيانات وكفاءة الإدارة علاقة طردية، حيث يؤدي الاستخدام الفعال للبيانات إلى تحسين الأداء الإداري، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية. إلا أن هذه العلاقة ليست مطلقة، بل تتأثر بجملة من العوامل الوسيطة مثل البنية التحتية التقنية، ووعي القيادات، وكفاءة الكوادر البشرية.

كما كشفت المراجعة أن معظم الدراسات ركزت على تجارب القطاع الخاص أو على بيئات حكومية في دول متقدمة، بينما ما تزال هناك فجوة في الأدبيات المتعلقة بكيفية توظيف تحليل البيانات في سياقات أكثر تقليدية أو في الدول النامية. ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يسعى إلى سد هذه الفجوة، من خلال تحليل واقع استخدام البيانات في الإدارة العامة، واستكشاف مدى إسهامها في رفع كفاءة الأداء الإداري، مع تسليط الضوء على التحديات التي قد تحد من فاعلية هذا التوجه.

وبذلك، يوفر هذا الفصل قاعدة معرفية متينة تؤطر الدراسة ضمن سياقها النظري والتطبيقي، وتدعم الحاجة إلى البحث الميداني الذي سيتم لاحقاً لاختبار الفرضيات المطروحة وقياس العلاقة بين المتغيرات في الواقع العملي

- Al-Khatib, A. (2019). Big data in public administration: A strategic perspective. *Journal of Government Innovation*, 12(3), 45–61.
- Engin, Z., Crowcroft, J., Hand, D., & Treleaven, P. (2025). The Algorithmic State Architecture (ASA): An integrated framework for AI-enabled government. *arXiv preprint*. <https://arxiv.org/abs/2503.08725>
- Herasym, D. (2024). The role of big data in ensuring transparency and accountability of public authorities: A case study of Ukraine. *Health Leadership and Quality of Life*, 3, Article 421. <https://doi.org/10.56294/hl2024.421>
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2018). *Data-driven public sector: Enabling the strategic use of data for productive, inclusive and trustworthy governance*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264305847-en>
- Advancing smart public administration: Challenges and benefits of AI adoption. (2025). *ScienceDirect*. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2664328625000403>
- Digital & data-driven transformations in governance: A landscape review. (2025). *Data & Policy*, 7, Article e21. <https://doi.org/10.1017/dap.2024.47>
- Exploring the impact of big data analytics and value-driven approaches on public service delivery and governance. (2025). *TU Delft Proceedings*. <https://proceedings.open.tudelft.nl/DGO2025/article/download/976/1008/1380>
- Integrating artificial intelligence into public administration. (2024). *Behaviors, Governance & Society*, 15(4), Article 149. <https://www.mdpi.com/2076-3387/15/4/149>

الإدارة الحديثة. الرياض: دار الفكر.

• الشمري، ف. (2021). كفاءة الإدارة الحكومية والتحول الرقمي. المجلة العربية للإدارة، 37(2)، 123-145.

• دراسة حول أثر برامج التحول الرقمي على جودة اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية الليبية. (2025).

مجلة البيان – جامعة سرت. <https://journal.su.edu.ly/index.php/bayan/article/view/3305>

• Vrabie, C. (2025). Improving municipal responsiveness through AI-powered image analysis in e-government. arXiv preprint. <https://arxiv.org/abs/2504.08972>

